الهجرة غير الشرعية من إفريقيا نحو أوروبا: مقاربة متعدية لتحديد المسؤوليات

Illegal migration from Africa to Europe: a transitive approach to defining responsibilities

عميري عبد الوهاب

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس(الجزائر)،a.omiri@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/05 تاريخ القبول: 2021/10/13 تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية أسباب الهجرة غير الشرعية، وتوضح مسؤولية الدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين انطلاقا من اختلالاتها السياسية والاقتصادية الداخلية، ومسؤولية الدول الأوروبية بوصفها دولا مستقبلة للمهاجرين، من خلال إدامة الوضع المرتهن في إفريقيا، وتعطيل عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية الكفيلة بتحسين ظروف العيش الكريم في القارة السمراء. وبناء على ذلك، تستعرض الورقة البحثية سبل وآليات معالجة هذه الظاهرة، وتبين تقاطع أدوار دول المصدر ودول الاستقبال لاحتوائها.

كلمات مفتاحية: هجرة غير شرعية، أسباب، مسؤولية إفريقيا ، مسؤولية أوروبا، الحلول

Abstract

This research paper addresses the causes of illegal immigration, and shows the responsibility of African countries as exporting countries for illegal immigrants, and the complicity of European countries as receiving and attractive countries, through the participation of their political systems and their alliance with the ruling elites in Africa to disrupt the process Political and economic reforms that help improve the situation in Africa, that drives and encourages migration. Based on identifying the parameters of responsibility, the paper proposes solutions to this phenomenon, and shows how the roles of African countries intersect with those of European countries, to create the conditions for containing illegal immigration.

Key words Illegal immigration, Causes, Africa's responsibility, Europe's responsibility, solutions

المؤلف المرسل: عميري عبد الوهاب

المنارة للاستشارات

ww

1.مقدمة:

تصاعدت وتيرة وحجم الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة تصاعدا طرديا مع وتيرة تدهور الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلدان المصدر.

وبدل أن تركز الدراسات في بحث أسباب تنامي هذه الظاهرة بشكل معمق للحد منها، توجهت لبحث سبل محاربتها بوصفها جريمة من الجرائم، وواحدة من التهديدات الأمنية الجديدة.

وركزت دراسات أخرى على بحث آليات ترسيم إقامة المهاجرين غير الشرعيين وتحسين ظروفهم في البلاد المستقبلة، مما ترتب عليه تشجيع وتبرير سياسات انتقاء شرائح معينة من المهاجرين غير الشرعيين.

إن حصر النقاش والبحث في هذه الحدود الضيقة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء في البلاد المصدرة أو في البلاد المستقبلة، يثير التساؤل عن جدية و مصداقية السعي لتقليص هذه الظاهرة، ومدى إرادة الفواعل المعنية في معالجتها بشكل جذري.

وانطلاقا من قصور مستويات البحث، يصبح من الضروري التركيز أكثر على تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بملامسة كل مستوياتها، وذلك بإعادة قراءة أهم المفاهيم والمقاربات النظرية التي تبحث خلفيات وأبعاد فعل الهجرة غير الشرعي، على اعتبار أن هذه الخطوة تسمح بتوضيح تداخل مختلف الأسباب التي تدفع بالأشخاص إلى الهجرة بطرق غير قانونية .

وبناء على حصر الأسباب ، تتكشف ملامح مسؤولية دول المصدر في تهيئة بيئة داخلية دافعة ومشجعة على الهجرة غير الشرعية ، و تستوضح معه معالم مسؤولية الدول المستقبلة والجاذبة، في تهيئة تلك البيئة المتردية الدافعة للهجرة.

إن الفشل في بناء الدولة الإفريقية قد أدام الوضع المتردي المشجع على الهجرة.و الملفت للانتباه أن مشكلة تعطيل الانتقال الديمقراطي كخطوة لبناء الدولة كسبب داخلي للهجرة، تتورط فيه الدول الأوروبية بشكل مباشر أو غير مباشرة، لأن ذلك الانتقال يتعارض مع مصالحها الضيقة.

وهكذا، يحدث نوع من التداخل في المسؤوليات في تردي الوضع، وسد منافذ الأمل على الشعوب الإفريقية، والدفع بها نحو فضاءات بديلة في أوروبا ، طمعا في عيش كريم و في ملاذ يكفل أمنها الإنساني، وذلك عبر الهجرة غير الشرعية في ظل انعدام فرص الهجرة الشرعية.و هذا ما تحاول الدراسة بحثه وتحليله.

إشكالية الدراسة:

المنارة للاستشارات

كيف تتقاسم الدول الإفريقية والدول الأوروبية مسؤولية الهجرة غير الشرعية من إفريقيا نحو أوروبا؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف تتداخل أسباب الهجرة غير الشرعية انطلاقا من تعدد مقاربات بحثها؟
- فيما تتمثل مسؤولية الدول الإفريقية في الهجرة غير الشرعية بوصفها دول المصدر ؟
- ماهي ملامح المسؤولية و التواطؤ غير المعلن للدول الأوروبية بوصفها دول الاستقبال ، في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- كيف تتقاطع أدوار دول المصدر الإفريقية مع أدوار دول الاستقبال الأوروبية، لتهيئة شروط احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

الفرضيات:

- كلما تأخر بناء الدول الإفريقية، كلما تعززت أسباب الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية.
- كلما واصلت الدول الأوروبية العمل بمنطق الوصاية والتواطؤ مع أنظمة الدول الإفريقية للإبقاء على الوضع القائم في إفريقيا كلما استمرت أسباب الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.
- يحتاج احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا نحو أوروبا إلى تحمل المسؤولية المشتركة بين دول المصدر ودول الاستقبال.

منهج التحليل:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لفهم عمق موضوع الدراسة، حيث مكن هذا المنهج من توصيف ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال التطرق لأهم المفاهيم و المقاربات النظرية التي تتضمن أسباب الظاهرة و مسؤولية دول المصدر ودول الاستقبال. .كما تم استخدام المنهج الاستقرائي، للاقتراب من الحقائق الجزئية حول موضوع الدراسة لاستخلاص أحكام عامة .كما اعتمدت الدراسة على المنهج التفكيكي–التركيبي ، حيث وبالنظر للتعقيد الذي يكتنف الموضوع، تم تفكيكه بداية إلى عناصره الأولية، ثم القيام بعملية التركيب في مرحلة ثانية، للوصول إلى نتائج و توصيات معقولة لحل ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المنارة للاستشارات
ww

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لشروط احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا نحو أوروبا، وعلى رأسها تحسين الواقع الإفريقي سياسيا واقتصاديا، وهو شرط تتحمل مسؤولية تحقيقه الدول الإفريقية والدول الأوروبية معا، على اعتبار أنهما يتحملان معا مسؤولية أسباب الهجرة غير الشرعية بدءا.

وتؤكد الدراسة على أن نأي الدول الأوروبية بنفسها عن التدخل في شؤون الدول الإفريقية، كفيل بتوفير مناخ التغيير الإيجابي في الدول الإفريقية، والذي بدوره يساعد على التخفيف من حدة التبعية ، ويمنح الدول الإفريقية فرصة استغلال مقومات التنمية التي تزخر بها، وتثني شعوبها عن الهجرة.

تقسيم الدراسة:

تمت معالجة موضوع الدراسة عبر ثلاثة محاور. فبعد الضبط المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية في المحور الأول، خصص المحور الثاني لتوليفة الأسباب الداخلية والخارجية للهجرة غير الشرعية انطلاقا من المقاربات النظرية ذات العلاقة بالظاهرة، ثم خصص المحور الثالث لتحديد مسؤولية الدول المصدرة وتواطؤ الدول المستقبلة في الهجرة غير الشرعية، و اقتراح الحلول الممكنة لاحتواء الظاهرة وتقليصها.

2. قراءة مفاهيمية و نظرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

1.2. قراءة مفاهيمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

الهجرة هي انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى دولة مستقبلة بصفة شرعية بناء على تأشيرة دخول وفقا لأنظمة الدولة المستقبلة وإجراءاتها وحاجتها من المهاجرين. (**نور، 2008، صفحة 17**) . بمعنى أن الهجرة الشرعية تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة أن تنظم الهجرة من إقليمها وإليه، و تتصل بالقانون الدولي لما تثيره من مسائل قانونية كمدى حق الفرد في الهجرة وتحديد المركز القانوني للمهاجر وعلاقته بكل من الدولتين المهاجر منها والمهاجر إليها وغير ذلك. (**الشهاوي، 2009 ، صفحة 19**)

وبإدخال كلمة غير شرعي على كلمة الهجرة ، يصبح مدلول هذه الأخيرة يدل على مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما (**Maurice, 2000 , p. 173**) و خارج الإطار النظامي، وبشكل سري خارج نظام التأشيرات، و دون علم وموافقة الدولة المستقبلة، ودون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة. (**B I T, 2004, pp. 15-21**) . لهذا، يطلق على المهاجر غير الشرعي لقب "حراق"، كونه شخص ينتقل خارج بلده دون وثائق قانونية. (**المخادمي، 2012 ، صفحة 58**)

المنارة للاستشارات
ww

و يمكن أن المهاجر في البدء شرعيا كونه دخل بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة، ثم يتحول إلى مقيم غير شرعي عند تغييره لغرض زيارته ويبقى بدون الحصول على موافقة السلطات، فتصبح إقامته غير قانونية. ونفس الأمر بالنسبة لطالب اللجوء الذي يرفض طلبه لكنه يبقى في وضع غير قانوني. وقد أخذت المنظمة الدولية للعمل هذه التفاصيل بعين الاعتبار معتبرة المهاجر غير الشرعي ذلك المخالف للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية. (**B I T, 2004, p. 11**) وعليه، فإن الهجرة غير الشرعية هي حركة انتقال فردي أو جماعي من دولة لأخرى بشكل يتجاوز القوانين النافذة في دول الاستقبال، حيث يتم دخولها عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة، أو تسللاً دون تأشيرة ، أو البقاء فيها بعد انتهاء مدة التأشيرة. (**عيد، 2010 ، صفحة 54**)

2.2. المقاربات النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية

1.2.2. المقاربات النظرية ذات المنظور الاقتصادي:

أ. منظور عوامل الدفع والجذب وعلاقة العرض والطلب: بدأ هذا المنظور في التبلور مع مقالة كتبها أرنست رافينستين *Arnist Raffinistine* بعنوان" قوانين الهجرة " ، أبرز فيها العوامل التي تحكم الهجرة، وأسماها عوامل الدفع والجذب، معتبرا أن الظروف الاقتصادية السيّئة والفقر تدفع الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أفضل وأكثر جاذبية. و أعاد "ايفريت لي " Ivrit leé (1966) طرح منظور "رافينستين"، لكنه ركز أكثر على عناصر الدفع المرتبطة بالوضع في دول المنشأ.

وفي سياق قريب، فسر الطرح النيوكلاسيكي الهجرة انطلاقا من علاقة العرض والطلب للسوق، مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من مناطق ذات أجور متدنية نحو مناطق ذات أجور مرتفعة.

وترى "ساسكيا ساسن" (1911) " Saskia Sacin أن ظاهرة الهجرة الدولية كنتاج للنظام الرأسمالي، وأن نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز" الدول الغنية"، ومحيط" الدول الفقيرة "، حيث يتسبب التطور الصناعي في الدول الغنية إلى إحداث مشكلات هيكلية في إقتصادات الدول النامية، مما يشجع على الهجرة .فالعلاقات غير المتكافئة بين الأنشطة الاقتصادية الضعيفة والأنشطة الاقتصادية القوّية العالية المستوى بين دول المركز ودول المحيط تزيد من تشجيع الهجرة بشكل متزايد، و تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز. (**ساعد، 2012، الصفحات 22–23**) .

المنارة للاستشارات
ww

ب.المنظور الماركسي: تتضمن أعمال "كارل ماركس" مفاهيم مفصلة حول نزوح العمال نحو المدن؛ إذ ذكر أن وجود القوى العاملة الكبيرة في المناطق الحضرية كان له دور حاسم في تطور التراكم الرأسمالي والأسلوب الرأسمالي للإنتاج. فتراكم رأس المال يقتضي، ضمنيا، وجود فائض القيمة، ويستلزم فائض القيمة الإنتاج الرأسمالي؛ ويستلزم الإنتاج وجودا مسبقا لكميات كبيرة من رأس المال وقوى عاملة تكون في متناول يد منتجي السلع. ووفقا لماركس، كان هذا ممكنا عن طريق نزوح العمالة (هجرة العمالة).

و أشار ماركس إلى أن البرجوازية (الطبقة الصناعية)، في بحثها عن الأرباح واستخلاص الفائض من البروليتاريا (الطبقة العاملة)، وسعت آفاقها الجغرافية جاذبة بلدان الهامش نحو نظامها باعتبارها مزودا لليد العاملة الرخيصة والمواد الخام، وهذا ما حصل فعلا على نطاق واسع عن طريق استعمار البلدان الأوروبية للكثير من البلدان، خصوصا النامية منها .(**نعمة، 2020**)

وبناء عليه، يأخذ المنظور الماركسي بالعامل الاقتصادي كمحرك أساسي للهجرة التي ترتبط بدافع زيادة وتعظيم الأرباح والمكاسب من خلال يد عاملة رخيصة هي جزء من بنية الرأسمالية، وفي خدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة، لهذا يستمر الرأسماليون في تشجيع الهجرة حفاظا على تدفق اليد العاملة الرخيصة التي تكون جزءا من الحلول للأزمات التي تحل بالنظام الرأسمالي من خلال إمكانية التحكم في اليد العاملة المهاجرة بسهولة والعمل على إقصائها في مراحل الركود الاقتصادي، ناهيك على أنها تستهلك أقل مقارنة باليد العاملة المحلية، ومن هذا فهي تقلل من إمكانية حدوث التضخم خاصة في مرحلة التوسع الرأسمالي،كون المهاجر بمثابة أجير يختفي بانتهاء العمل الموكل له.وهكذا، تكون الهجرة حسب المنظور الماركسي، شكل من أشكال استغلال دول المركز لدول المحيط، بهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج.

2.2.2. المقاربات ذات المنظور الاجتماعي :

يرى هذا المنظور بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ترتبط بأبعاد اجتماعية على غرار ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك ميدانيًا في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستوي الاقتصادي والاجتماعي وفي بيئة من هذا النوع تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع، وتضطرب الحياة السياسية والاقتصادية ، وهنا يشعر الفرد بأنه غير قادر على تحقيق أهدافه، بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية أو لأنه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية، فيجبر على الانسحاب .

وعموماً فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة، من خلال مداخل متنوعة ، منها:

المنارة للاستشارات
ww

أ. مدخل شبكات الهجرة: يركز هذا المدخل على دور شبكات الهجرة في استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، وبين دول المصدر و دول الاستقبال،انطلاقا من تقديم المهاجرين السابقين فرصًا لأشخاص من محيطهم لتحفيزهم و مساعدتهم على الهجرة. وهكذا، فإن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسي على حساب اقتصادي وعقلاني بحت كما ترى النظرية النيوكلاسيكية، ولكن على المعلومات التي تم جمعها حول مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديًا ونفسيًا خلال مراحل انتقاله.

و يتصل بنظرية الشبكات في تفسير ظاهرة الهجرة،الأسرة كمؤسسة جوهرية تحفز على الهجرة بتنمية قدرات المهاجر، فهي هي الداعم الأساسي له،و هي التي تدبر الموارد من أجل السفر والإقامة في بلد الإستقبال، أو من خلال دعم أسري في بلاد المهجر عن طريق أقرباء يبحثون للمهاجر عن عمل ويساندوه نفسيًا. (**ساعد، 2012، الصفحات 23-24**) .

ب.مدخل عوامل الدفع والجذب و تخطي الحدود الدولية: على غرار مدخل الجذب والدفع في المنظور الاقتصادي، يمكن أن تكون الهجرة غير الشرعية نتيجة لعوامل الجذب والدفع الاجتماعي الثقافي . فمن العوامل المحفزة نجد مثلا صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، وإبرازه لمظاهر الحضارة ورقي الثقافة والتعليم والخدمات وغيره، وإظهار مظاهر الغنى عبر السيارة التي يتنقل بها للوطن والهدايا والسلع التي ينقلها معه، وهكذا فإن من يحلم بالانتقال إلى الضفة الشمالية يتوقع أنه سيحقق فيها أهدافه، حتى وإن كان الوصول إليها بطرق غير شرعية. وعليه، تتحدد الهجرة بموجب هذا المدخل بصفتها عملية اجتماعية،عبر نقل الأفكار والتصورات من طرف المهاجرين الوافدين الذين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، و يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب .(**صالح، 2005، الصفحات 6-7**).

3. توليفة أسباب الهجرة غير الشرعية الداخلية والخارجية انطلاقا من المقاربات النظرية

1.3. الأسباب الداخلية المباشرة:

المقصود بالأسباب الداخلية المباشرة، تلك الأسباب المتعلقة بالفرد المهاجر وظروف بيئته المحلية، التي تشجعه وتدفع به إلى الهجرة ولو بشكل غير شرعي. فمصطلح الهجرة في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والسياسية والعلاقات الدولية يقصد به تلك الحركات الإدارية أو القصرية للأشخاص لأسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية دينية أو بيئية. (**بن عنتر، 2005، الصفحات 30-31**) .

المنارة للاستشارات
ww

أ.الأسباب الاقتصادية : تأتي في مقدمة الأسباب الاقتصادية عدم العدالة في توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع و فئاته، نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحازها لصالح فئات دون أخرى.

و تكتسي عملية التوزيع أهمية خاصة في التنمية الشاملة؛ فهي مدخل أساسي لتلبية مطالب واحتياجات المجتمع، والقضاء على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، و الحفاظ على الاستقرار السياسي. (**رمضان**)

تعبر الهجرة غير الشرعية في صميمها عن قوة الإرادة التي يملكها الشباب في سعيه الملح إلى تغيير واقعه المعاش والتحرر من بطالته الخانقة بحصوله على عمل وتحقيقه لذاته. (**طيبي، 2012 ، صفحة 103**).

وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل الهجرة، فالدول الأكثر عرضة لهجرة مواطنيها هي تلك التي ترتفع فيها نسب البطالة.

كما يشكل التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة و المستقبلة أحد أسباب الهجرة . وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في الدول المصدرة، بسبب هشاشة اقتصادياتها، وعدم تحقيقها معدلات مرتفعة من الرفاهية لفائدة فئات واسعة، فضلا على أن غياب الاستثمارات المنتجة قللت من مستوى النمو الاقتصادي وعمقت من الفقر والتهميش. (**غربي، 2009، صفحة 96**) .

ب. أسباب سياسية: تعاني أغلبية الدول المصدرة من حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف المشاركة السياسية، وشيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد، و الحروب الأهلية . (**مرسي، 2010 ، صفحة 28**) ، وتهدد هذه الوضعية الأمن الإنساني، الذي يحفز الرغبة في الهجرة.

كما أن غياب الممارسات الديمقراطية، يزيد الضغوط الاجتماعية على الأفراد نتيجة للتعقيدات البيروقراطية في مجتمعاتهم التي تحرمهم من تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم، وتضاعف حدة العوامل الطاردة التي تدفع بهم إلى الهجرة نحو الخارج. (**شتا، 2007 ، صفحة 34**)

وفي سياق الأسباب السياسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، نلاحظ أن فكرة المواطنة تشوبها اختلالات في الدول المصدرة، فمواطني هذه الأخيرة رغم أدائهم لواجباتهم، يعانون من الحرمان في عديد الحقوق، مما يولد لديهم الشعور بعدم الأمان، ويضعف رابطتهم بالوطن ، ويزيد رغبتهم في البحث عن فضاء أفضل.

ت.أسباب بنائية اجتماعية: لا ترتبط الهجرة غير الشرعية بدوافع وأسباب مادية صرفة، بل يرتبط جزء معتبر منها بدوافع معنوية، قيمية وفكرية؛ فهناك من المهاجرين من تتبلور لديهم فكرة الهجرة بفعل تأثرهم بثقافة دول الاستقبال، ونظام العيش فيها ، ومن خلال بالتحول الذي طرأ على من سبقهم في الهجرة.

المنارة للاستشارات

وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تحريك الدوافع القيمية جراء تسليط الضوء على النماذج الناجحة في بلاد المهجر ، وهكذا فإن الفرد الذي يملك استعدادا للهجرة، يندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك. وتزداد حماسته على تنفيذ مشروع الهجرة، كلما تشبع بأفضليات طريقة العيش والحياة الأوروبية.

وعلى صعيد متصل، تدفع أفراد دول المصدر قوة خفية في المجتمع إلى البحث عن منافذ للهجرة السرية، من منطلق أن أرض الله واسعة، و لابد من التنقل لتحصيل الرزق . (**رمضان**)

وعلى العموم هناك مجموعة من العوامل المرتبطة بالجوانب البنائية الاجتماعية التي تزيد في تنامي وتيرة الهجرة غير الشرعية، منها عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين، و عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين، والعوامل المتداخلة بين المنطقتين، والعوامل الشخصية. (**عطوي، 1993، الصفحات 151-152**) .

وفي هذا الصدد، اهتمت إحدى الدراسات بتتبع عملية التغير الاجتماعي و انعكاساتها على قيم الناس وحاجاتهم وطموحاتهم وتوقعاتهم ، مركزة على البناء الاجتماعي من خلال مستويات الأنساق الاجتماعية و الثقافية والشخصية، و توصلت الدراسة إلى أن الهجرة تبرز كفاعل أساسي في حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي ككل، وتعتبر ميكانيزما تعويضيا للأفراد الذين يواجهون مشكلات في ثقافتهم الأصلية، وتعد من القيم الخاصة المضادة لانعكاسات التغير الاجتماعي. (**غانم، 1982، صفحة 32**)

وأشارت دراسات أخرى إلى تأثير التغيرات الديموغرافية، من خلال ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية وغياب برامج تنموية ناجحة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة و تدني مستويات الأجور، ودفع إلى البحث عن فرص عمل في دول أخرى. بالمقابل، فإن الدول الصناعية تتميز بانخفاض معدلات النمو السكاني، و ارتفاع نسبة كبار السن، مما يزيد في حاجتها لليد العاملة من دول المصدر.

2.3. الأسباب الخارجية غير المباشرة لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية

أ.أسباب تاريخية وجغرافية: ترتبط العلاقات بين دول المصدر الإفريقية و دول الاستقبال الأوروبية بميراث الفترة الاستعمارية، وقد أسس هذا الميراث لتواصل آلي لموجات الهجرة نحو البلدان الأوروبية، كما هو الشأن بالنسبة لهجرة الجزائريين نحو فرنسا التي تعود إلى فترة الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر . (**زوزو، 2007 ، صفحة 12**) . وتجدر الإشارة هنا إلى التغير الجذري الذي صاحب مراحل الهجرة، حيث أصبحت هذه الأخيرة مع الوقت مقننة وتخضع لشروط تعجيزية، ما جعل الهجرة غير الشرعية بديلا عن الهجرة الشرعية للوصول إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط. (**Guillant, 2005, p. 165**) .

المنارة للاستشارات
ww

وهناك سبب جغرافي ساهم في تنامي الهجرة غير الشرعية، يتمثل في قرب حوض المتوسط كمنطقة عبور مثالية للأفارقة، نظرا للمسافة القريبة بين ضفتيه. (**Collinson, 1996 , p. 14**)

ت. تبعات العولمة : إن التوسع العالمي لقوى السوق الذي جاءت به العولمة مزق في الصميم الملايين من البشر في العالم كله. (**أبو حجلة، 1997، صفحة 35**)، و أصبح الناس يعانون يوميا من البطالة، والفقر، و عدم المساواة، و انهيار أنظمة المساعدات الاجتماعية و عدم الأمان في المستقبل. وكنتيجة لذلك، زادت وتيرة الهجرة غير الشرعية بحثا عن حياة أفضل.

4. مسؤولية دول المصدر و دول الاستقبال في الهجرة غير الشرعية

1.4. مسؤولية الدول الإفريقية بوصفها دول مصدر الهجرة غير الشرعية:

تتمثل مسؤولية الدول الإفريقية من خلال إسهامها المباشر في تهيئة أسباب الهجرة وفق المداخل النظرية التي تطرقنا لها ، وترتبط هذه المسؤولية بإشكالية بناء الدولة الإفريقية، وأزمة الشرعية ومأزق التبعية.

لم تستكمل معظم الدول الإفريقية التي تشكل المصدر الأساسي للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا شروط بناء الدولة، أو لم تشرع أصلا في عملية البناء الجدي، ونعني به البناء الذي يُراد به إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و العمل على التحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن، وذلك ضمن بالالتزام بدستور يتم صياغته بعقلانية ووفق نظرة بعيدة المدى، وبناء هياكل سياسية ذات مصداقية تقود عملية التنمية.

لقد أفضت أزمة بناء الدولة في إفريقيا إلى تداعيات خطيرة، على غرار أزمة التنمية و لاعدالة توزيع الثروة، وهو ما ساهم أكثر في إثارة الولاءات الفرعية على حساب الولاء للوطن، وضرب التماسك المجتمعي في الصميم، مما انجر عنه اضطرابات اجتماعية و حروب أهلية، سرعان ما مهدت الطريق لتدخلات خارجية.

وقد رهنت تلك التدخلات مصير البلاد الإفريقية أكثر ، بحيث بدل أن تجلب الخلاص للشعوب الإفريقية في إطار مزاعم مسؤولية الحماية الإنسانية، زادت في حدة تدهور الأمن الإنساني. وهكذا، وانطلاقا من مخرجات الوضع المتردي سياسيا واقتصاديا، يصل المواطن الإفريقي إلى قناعة بأن لا أمل له إلا في الهجرة.

وقد كشفت إحدى الدراسات الاستطلاعية خصت مهاجرين نحو أوروبا ما يؤكد هذه القناعة، حيث أشار معظم المستطلعين حول سبب هجرتهم بعبارة " لا أمل في المستقبل" في بلدانهم ، و إنهم يسعون إلى مستقبل أفضل ويأملون بتحقيقه في أوروبا. و أوضح المستطلعون أن فقدان الأمل في المستقبل أتى من

المنارة للاستشارات
ww

يقينهم بأن المشاكل والمعاناة التي واجهتهم ليست مؤقتة، وأن أوضاعهم لن تتحسن البتة، وبأنهم لا يرغبون أن يتربى أولادهم في بلدهم الأم حيث يبدو المستقبل هشاً أو لا يوجد تماما. كما عبر المستطلعون عن فقدانهم الأمل في قدرتهم على الزواج ، بالنظر للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بلدانهم، بأنهم يشعرون و كأنهم يدفعون دفعا للهجرة ، و أن أوروبا تعني لهم الأمن والأمان، والقانون، الحرية، والكرامة وحقوق الإنسان والنظام والرفاه والعدالة الاجتماعية. بمعنى أن أوربا بشكل عام تخاطب احتياجاتهم التي كانت سببا في هجرتهم . (**المنظمة الدولية للهجرة، 2016، الصفحات 10-12**)

وفي سياق متصل ، فقد أثرت مشكلة بناء الدولة الإفريقية على النشاط الاقتصادي فيها ، فهذا الأخير تشكل بفعل فاعل خارجي عبر نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي، حيث وضعها في موضع المنتج للمواد الخام، وسوق لتصريف منتجات العالم المتقدم من سلع وخدمات. (**يوسف، 2019**) ، وهكذا فإن هذا التماطل في بناء الدولة ساهم في الرضوخ لهذا التقسيم غير العادل للعمل، وانعكس سلبا على الوضع في إفريقيا، على نحو يدفع مواطنيها للهجرة.

2.1.4. مسؤولية الدول الأوروبية المستقبلة في تنامي الهجرة غير الشرعية

تتحدد ملامح مسؤولية الدول المستقبلة الأوروبية في الهجرة غير الشرعية من خلال علاقتها بالوضع المتدهور في دول إفريقيا، وإدامة علاقات التبعية انطلاقا من تعطيل مسارات التحول السياسي والانتقال الديمقراطي في إفريقيا. وقد رهنت السياسات الأوروبية عملية التنمية والاستقرار في إفريقيا، بتدخلاتها العسكرية غير القانونية ، التي زادت الوضع ترديا، والأمن الإنساني تهديدا، وشكلت مبررات للهجرة.

كما تتحمل الدول الأوروبية مسؤولية تنامي الهجرة غير الشرعية، على اعتبار أن هذه الأخيرة أصبحت نتيجة طبيعية لحالة المنع وغلق الأبواب أمام الهجرات الشرعية، التي باتت تنتهجها الدول الأوروبية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الشراكة الأورومتوسطة لعبت دورا ملحوظا في تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية . فبالرغم من أن اتفاقية الشراكة تحمل معالم الليبرالية، إلا أنها تؤكد على حرية انتقال السلع والخدمات عبر حدود ، وتضع القيود على حرية انتقال الأفراد، وهذا في وقت تنادي العولمة بحرية انتقال الأفراد من بلد إلى آخر.

كما تتحمل أوروبا جزء من مسؤولية تنامي الهجرة غير الشرعية، بسبب ازدواجية تعاملها مع ملف الهجرة؛ ففي الوقت الذي تطالب فيه بإيقاف تدفق المهاجرين، نجدها تفتح أبوابها للنخب لسد حاجياتها الاقتصادية، الأمر الذي يقلل من فرص تنمية الدول الجنوبية. (**بوشاقور، 2006 ، صفحة 31**)

المنارة للاستشارات
ww

وهكذا ، كان لسياسات الدول الأوروبية الستقبلة آثارا عكسية، حيث ساهمت في فتح المجال أمام الهجرة غير الشرعية كبديل للهجرة الشرعية. (**الشيشيني، 2010 ، صفحة 150**) ، خاصة و أن غلق الباب أمام الهجرة النظامية لا يترك منفذاً لحلم التنقل سوى عبر الطرق غير المشروعة. (**سليمان، 2016**) .

وتتحجج الدول الأوروبية بالدواعي الأمنية لتقليص فرص الهجرة (**العربي، صفحة 23**) ، وسارت على خطى نظيرتها الأمريكية، وضيقت منح التأشيرات، مما نتج عنه انتهاج سبل الهجرة غير القانونية.

لكن مصلحة و براغماتية السياسة الأوروبية، جعلتها تراعي التركيبة السكانية الأوروبية، والحاجة إلى اليد العاملة؛ فقد جاء في "الكتاب الأخضر" الصادر عن المفوضية الأوربية حول سياسة الهجرة، أن ظاهرة تهرم المجتمعات الأوروبية سيتسبب في نقص العمالة مقداره 20 مليون شخص لعام 2030م. و لتدارك هذا العجز، لا بد من اتخاذ إجراءات لتنظيم و تسيير الهجرة مستقبلا، خاصة لفائدة أصحاب الكفاءات العالية. (**نور، 2008، الصفحات 36-37**). وهكذا، و في ظل عدم توفر الفرصة للجميع جراء سياسة الانتقاء، يلجأ عديد الأفارقة إلى الهجرة بطرق غير قانونية، على أمل تسوية وضعيتهم لاحقا.

وما يزيد من حماسة هؤلاء، هو وجود فرص عمل في المهن الهامشية مثل الزراعة والبناء والفنادق و الخدمة المنزلية و الرعاية المنزلية للمرضى الطاعنين في السن، مقابل تغاضي مستخدميهم عن إقامتهم غير ، ولا يجبرون على دفع الضرائب، ولا يحصلون على حقوقهم المدنية. (**نور، 2008، صفحة 37**)

2.4. احتواء وتقليص ظاهرة الهجرة غير الشرعية

1.2.4 . الآليات التي يجب على الدول الإفريقية تبنيها لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن العودة إلى الوضع السليم الكفيل بثني الأشخاص عن الهجرة يعد من الشروط الضرورية التي على الدول تحقيقها، و يتطلب ذلك إجراءات تصحيح الوضع السياسي لبناء حقيقي للدولة، من خلال مايلي:

- **الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية والنظام المؤسسي**

رغم أن عديد الدول التي تشكل مصدرا للجوء والهجرة قد شهدت أواخر الثمانينات تحولاً ملموساً في نُظُمها السياسية ، حيث تمّ التخلّي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية، لكن التحول كان في صورة ديمقراطية شكلية، أو ما يسميها ريتشارد جوزيف ***Richard Joseph*** «الديمقراطية الافتراضية»، ذلك أنّ الممارسة الواقعية أثبتت أنّ هذا التحوّل لم يعكس الأطر النظرية المقررة في المواثيق والنصوص ومختلف الدساتير، فيما عُرف بموجة التحوّل نحو الديمقراطية. وهكذا، فإنّ هذا التحوّل لم يكن مؤسّسيّاً ولا فعليّاً، بل إنّ النّخب الحاكمة سعت من خلاله إلى التكيف والاستجابة للشروط التي أملتها

المنارة للاستشارات
ww

طبيعة التحولات المعقدة والمركبة المصاحبة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وبالتالي، غُيّبت المؤسسات التشريعية والدستورية، وغُيّبت فكرة المأسسة والمشاركة السياسية (**بن جيلالي، 2016**) .

وتكمن العلاقة بين الانتقال إلى الديمقراطية واحتواء الهجرة غير الشرعية، في كون القيم الديمقراطية تساعد على تجسيد التنمية، من خلال إفراز حكومات وبرلمانات في مستوى تطلعات ومطالب الشعوب، و تؤمن بفكرة التوافق السياسي بين الشركاء. كما تساعد القيم الديمقراطية إشاعة الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم وإشاعة الاستقرار والأمن.

وتجدر الإشارة في ذات السياق، إلى أنه في كنف الديمقراطية يمكن الشروع في إصلاحات سياسية، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الحكم الرشيد المتمثل في إقامة مؤسسات سياسية فعالة، على رأسها مؤسسات تشريعية منتخبة، وقضاء مستقل، وحكومة خاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، وأحزاب سياسية ناضجة، وكلها تساعد على المضي في إنجاح عملية التنمية، وتوفير مناصب شغل، ومتطلبات العيش الكريم، المشجع على البقاء، وعدم الهجرة.

- **الشروع في إصلاحات اقتصادية وتنويع القاعدة الإنتاجية**

يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في التسيير الكفء للاقتصاد الوطني، بما يمكنه من الانتعاش، خاصة و أن الأداء الحالي للاقتصاديات الإفريقية، لا يرقى إلى الإمكانات المادية والبشرية وطاقاتها الكامنة. ومن مؤشرات الواقع الاقتصادي المتردي، انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي وتدهور نصيب الفرد مقارنة بالمؤشرات الدولية، وتراجع نصيب الدول في التجارة الدولية، وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والإخفاق في توليد فرص عمل كافية للداخلين الجدد في سوق العمل، وارتفاع البطالة وتركزها بين الشباب، وتزايد الفقر بين العاطلين و من العاملين أيضا. (وثيقة الاسكندرية، 2014)

ويندرج تنويع الإنتاج ضمن الملامح البارزة للإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في الدول الإفريقية، وهو يتطلب بدوره تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاعين العامّ والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم التنويع، على النحو المبين في التالي:

- **تنمية تراكم رأس المال البشري:** تجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على جانب العرض لا يكفي لبناء رأس المال البشري، ومن ثمّة فإنّ المطلوب هو إصلاح مصادر جانب الطلب لتحفيز تنمية رأس المال

المنارة للاستشارات
ww

البشري وتراكمه، وذلك بإصلاح القطاع العامّ لرفع كفاءته وإنتاجيته، وإصلاح القطاع الخاص وجعله تنافسي متنوع يساهم في تنويع الصادرات، والدخل، والتحول التكنولوجي، وخلق فرص عمل للمواطنين.

- **إصلاح القطاع العام:** يُشكّل القطاع العامّ أكبر مصدر لتوافر الوظائف، وعليه يجب رفع كفاءته وإنتاجيته، وتعزيز الحوكمة فيه. وأول شروط الإصلاح تكون بإصلاح رأس المؤسسة، وذلك بالاحتكام لعوامل النزاهة، والكفاءة، والملاءمة، والاختصاص ، وكذا ربط الثواب والحوافز بالإنتاجية.

- **إصلاح تشوهات الأسواق والقطاع الخاص:** إذا كانت اقتصاديات دول الريع النفطي تعاني التركّز في الموارد الطبيعية وقلة التنويع، فإنّ للقطاع الخاص دورا كبيرا في ذلك، كون نشاطه لا يزال يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة(المقاولات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتج الأجنبي) . و تكون تجارة الاستيراد والترويج تركّزا اقتصاديا و رأسماليا يرجع إلى شرائح ضيقة في المجتمع، بعضها على ارتباط وثيق بالنُخب السياسة، تمكنت من تركيم ثروات ورؤوس أموال طائلة و تكوين شبكات مصالح واسعة ومتداخلة مع النخب السياسية، وأصبحت تُشكّل موانع دخول في عدد كثير من الأنشطة تجاه المستثمرين الجدد، وتغذّي تكوينات احتكارية وإمبراطوريات لرجال أعمال يصعب منافستها.

ويمكن اعتماد سياسات صناعية ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص، ومن متطلبات ذلك الحدّ من تركّز الأسواق والثروة بسنّ قوانين مكافحة الاحتكار، وتكافؤ فرص المستثمرين، ودعم التنافسية ، وهذا كلّه يدفع نحو تنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل للمواطنين. (الخاطر، 2015، الصفحات 28-29)

- **التصنيع:** يعود التصنيع بالفائدة على التنويع، و يقلّص عيوب النموّ الذي يعتمد على تركّز الصادرات في المواد الأولية، كما يساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات، ما يؤدّي إلى خفض فاتورة الاستيراد، وتوفير مصادر دخل جديدة، وخفض معدلات البطالة.

- **محاربة الاحتكار و الفساد:** في ظل القواعد الاحتكارية لن تجدي أي ممارسات إصلاحية، إذ يجب تفكيك الاحتكارات، وإعادة النظر في الدور الذي يمكن أن يؤديه رجال الأعمال وجدواه،مع تحديد أدوارهم على أسس من المنافسة السوقية، والتوجهات الاقتصادية القومية.

وعلى صعيد متصل، يساهم الفساد في زيادة تكلفة ممارسة الأعمال، ويقلل الثقة في العمليات التجارية، ويشوه المنافسة، ومن أسبابه انعدام الاستقلال القضائي ولرقابة والمساءلة، وطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة. (**أحمد، 2016، الصفحات 7-11**)

المنارة للاستشارات
ww

- **تحقيق الاندماج الوطني:**

المطلوب من الدول الإفريقية تصحيح المسار الديمقراطي لحل إشكالية الاندماج الوطني والقضاء على الولاءات الفرعية. وفي هذا السياق هناك من يقترح الديمقراطية التوافقية كمدخل للتماسك المجتمعي و بناء الدولة، لأن الانقسامات الاثنية المجتمعية أحد المداخل الرئيسية في عرقلة بناء الدولة الوطنية. لهذا في ضوء إشكالية التنازل عن النفوذ والثروة من جهة، والتعدد من جهة ثانية، فإنه يجب مراعاة التوافق عند إقرار الديمقراطية، كونها تستهدف ضمان انخراط الجميع وائتلاف المجتمع التعددي و بناء دولة قوامها المشاركة والتمكين. (**داسي، 2017**).

وهكذا، فإن الإصلاحات السياسية و تفعيل آليات الرقابة والمساءلة كفيلة بمرافقة سياسة اقتصادية كفيلة بتفادي التدهور الأمني و المعيشي (الأمن الإنساني) الذي يكون بمثابة الدافع الأول للهجرة القسرية.

كما أن بناء منظومة قانونية مجتمعية تراعي حقوق الأقليات بما يكفل العيش الكريم لها، يمنع انخراطها في مشاريع الهجرة بحجة الاضطهاد.

2.2.4 . الشروط الخاصة بالدول الأوروبية لتقليص الهجرة غير الشرعية.

- **مراجعة سياسات التأشيرة و تنقل الأفراد:**

ظلت الهجرة غير الشرعية نتيجة طبيعية لحالة المنع وغلق الأبواب التي تنتهجها أوروبا أمام الهجرات الشرعية باتجاهها ، فالسياسات التي تتبعها الدول الأوروبية في هذا المجال كان لها آثار عكسية، إذ ساهمت في فتح المجال أمام "الهجرة غير الشرعية"، تتولاها جماعات الاتجار بالبشر من أجل تحقيق مكاسب مادية . (**الشيشني، 2010، صفحة 150**).

- **تحمل جزء من أعباء الأزمة الاقتصادية على الدول الإفريقية:** ارتفعت وتيرة الهجرة غير الشرعية في سياق الأزمة المالية العالمية. و الملفت للانتباه أنه بالرغم من كون الدول الأوروبية من المتسببين في الأزمة، تتنصل من تحمل جزء من الأعباء على الدول الإفريقية، ومرافقتها في التنمية، الأمر الذي يزيد من تدهور الوضع في دول المصدر، ويدفع بمواطنيها نحو الهجرة إلى أوروبا.

كما أن على الدول الأوروبية قد ساهمت في تشكيل طبيعة النشاط الاقتصادي التقليدي في الدول الإفريقية ، في إطار نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي. ولذلك، فإن أوروبا مسئولة عن أول وأهم أسباب الضعف الاقتصادي في إفريقيا، وهي مطالبة بتصحيحه إذا ما أرادت فعلا تحمل مسؤوليتها في احتواء الهجرة غير الشرعية.

المنارة للاستشارات
ww

- **الالتزام بقواعد القانون الدولي:** على صعيد متصل بمسؤولية الدول الأوروبية، نلاحظ أن هناك ارتباط وثيق بين هذه الهجرة غير الشرعية وبين النزاعات و الحروب في دول الجنوب، فالمتابع لحيثيات هذه لا يتأخر في اكتشاف تورط بعض دول الشمال في إثارتها و تأجيجها، من خلال تدخلاتها العسكرية خارج الإطار القانوني، وتسببها في انتهاكات إنسانية، مما يترتب عليه وضع يهدد الأمن الإنساني، ويدفع بالملايين إلى الهجرة.

من جهة ثانية، تنساق الحكومات الأوروبية وراء ضغوطات اليمين المتطرف، وتسارع إلى اتخاذ إجراءات احترازية لدواعي أمنية، مما يزيد من التضييق على الهجرة النظامية القانونية كحق من حقوق الإنسان، ويشجع على الهجرة غير الشرعية كبديل حتمي.

إن من أولى و أهم الشروط الملزمة على الدول الأوروبية لاحتواء الهجرة غير الشرعية، هو إسهامها في تحسين الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الإفريقية، بالتوقف عن التدخل في الشأن الإفريقي، كونه كفيل بتحرر إفريقيا ورسم مصيرها على نحو يوفر سبل العيش الكريم ، ويغني شعوب إفريقيا عن الهجرة لأوروبا.

ويمر توقف أوروبا عن التدخل في الشؤون الإفريقية عبر التزامها بقواعد القانون الدولي و احترام سيادة الدول الإفريقية، وحق تقرير مصيرها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لأن ذلك كفيل بتحقيق الانتقال الديمقراطي في إفريقيا، و إقامة نظم مؤسسية، وتحقيق الاندماج الوطني لمعالجة أزمة الشرعية، وتحقيق بناء الدولة على أسس سليمة كفيلة بانتفاء أسباب الهجرة الاقتصادية والسياسية.

- **معالجة اختلالات الشراكة** : إن الشراكة الأورومتوسطية في ظل الاختلالات التي لم تعالج بالشكل الجدي، وفي ضوء إهمال محددات نجاحها، يجعل الانطباع السائد حولها انطباعا سلبيا تشاؤميا، ويجعل من إعلان برشلونة 1995 الذي أكد على أن الأورومتوسطية خيارا يؤسس لعلاقات إقليمية جديدة في منطقة المتوسط، مجرد خطاب إنشائي تفنده النتائج التفاضلية بين الشركاء على أرض الواقع .

وعليه، المطلوب من الدول الأوروبية مراجعة العلاقة غير المتكافئة وغير العادلة بين الشمال والجنوب، والتي تكرس ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لأن أي تفكير لمعالجة هذه الظاهرة من غير مراجعة تلك العلاقة وتصحيحها هو مضيعة للوقت، ومحاولات لا طائل منها.

المنارة للاستشارات

5.خاتمة:

تتعدد أسباب وخلفيات الهجرة غير الشرعية، وتتداخل فيما بينها، وتتقاطع في أكثر من نقطة، مما يجعلها ظاهرة مركبة ومعقدة، وتحتاج إلى تعمق ومتابعة في دراستها وتحليلها.

إن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ورسم معالم إحتوائها، يحتاج إلى تشخيص أسبابها ، وتحديد المسؤوليات بين الدول المصدرة للمهاجرين و نظيراتها من الدول المستقبلة.

وإذا أخذنا موضوع الهجرة غير الشرعية من إفريقيا نحو أوروبا كنموذج للدراسة والتحليل، سرعان ما نكتشف أن أسبابها محلية وداخلية بالدرجة الأولى، وهي تتعلق أساسا بتداعيات إشكالية بناء الدولة في إفريقيا و أزمة الشرعية، التي أخرت إقامة مؤسسات دستورية سيادية مستقرة، تعمل على تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و تساعد على التحرر الحقيقي من وصاية المستعمر القديم، ومطبات الاستعمار الجديد، و تحد من التبعية ، و توفر الأمن والرخاء وسبل العيش الكريم ، و تكفل الحقوق الإنسانية و محددات الأمن الإنساني، وكلها مؤشرات تشجع على البقاء وتثني على الهجرة.

لكن، وبالموازاة مع دور العوامل الداخلية والمحلية، يدخل العامل الخارجي على الخط ليعزز مسببات الدفع بالأشخاص إلى الهجرة نحو الضفة الشمالية. ويتمثل العامل الخارجي في سياسات الدول الأوروبية التي تساهم مساهمة ظاهرة في تكريس أزمة بناء الدولة في إفريقيا، من خلال تورطها في تعطيل وإفشال مشاريع التحول السياسي في تلك البلدان، والتدخل في شؤونها الداخلية، وعدم التردد في استخدام القوة العسكرية ضدها تحت مبررات واهية لا علاقة لها بالمداخل القانونية لاستخدام القوة.

وتنجم عن هذه السياسات الأوروبية التدخلية وقوع الدول الإفريقية في متاهات الفقر وعدم الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، مما يدفع بشعوبها إلى الهجرة نحو فضاءات أكثر أمنا، على أوروبا .

وفي ضوء تورط الدول الأوروبية الجاذبة، تبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تفاقم طردي، وهو ما يدفع إلى التفكير من أجل توصيف الحلول لهذه الظاهرة. ولعل التفكير العميق والعقلاني يجب أن يتركز أولا حول سبل تحييد التأثير السلبي للدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية. وتجسيد سياسة تحييد الدور الأوروبي السلبي، يمر عبر تفعيل مبادئ وقواعد القانون الدولي، والتزام الدول الأوروبية بها، وعلى رأسها احترام سيادة الدول، و عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

المنارة للاستشارات
ww

إن تحييد الدور الخارجي السلبي، كفيل بتحريك آليات التغيير الداخلي للدول الإفريقية، وتبني إصلاحات سياسية تسمح بصعود كفاءات وطنية قادرة على استغلال مقومات التنمية ، وتحسين الظروف المعيشية للسكان ، وجعلهم في غنى عن الهجرة نحو أوروبا، إلا في إطار شرعي في كنف الكرامة الإنسانية .

إن اعتراف الدول الإفريقية المصدرة، والدول الأوروبية بمسؤوليتهم المشتركة على تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، هو أول الحلول لهذه الظاهرة، وأسرع السبل لمعالجتها معالجة عقلانية، بعيدا عن التدابير الأمنية الصرفة التي أثبتت فشلها . ولهذا، فإن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحتاج إلى مقاربة متعدية تجمع بين الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتاريخية، وتستدعي تعاونا أوروبيا-إفريقيا، والعمل بمنطق المسؤولية المشتركة في ظهورها و تفشيها، ومنطق المسؤولية المشتركة في حلها .

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- السيد علي شتا، (2007)، هجرة العقول العربية و التخطيط لاستقطابها في الدول العربية، المكتبة المصرية، مصر.
- المهدي المنجرة ، (2011)، عولمة العولمة،من أجل التنوع الحضاري ، ط 2، منشورات الزمن .
- المنظمة الدولية للهجرة – بعثة العراق،(2016)، تدفقات الهجرة من العراق إلى أوروبا الأسباب الكامنة وراء الهجرة، مصفوفة تتبع النزوح
- خالد بن راشد الخاطر. (2015). تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ذكر الله أحمد، (2016). أزمة الاقتصاد المصري: المؤشرات-الأسباب-الحلول. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر.
- طارق عبد الحميد الشهاوي،(2009)، الهجرة غير الشرعية:رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- عباسة دربال صورية وآخرون،(2014)، الهجرة غير الشرعية و التعاون الدولي، كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، دار الرافد ناشرون، بيروت.

المنارة للاستشارات
ww

- عبد النور بن عنتر، (2005) ،البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر.
- عبد الله عطوي (1993)؛ الإنسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة، ط1، مؤسسة عزالدين للطباعة و النشر ، بيروت .
- عبد الله عبد الغاني غانم (1982)، هجرة الأيدي العاملة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- عبد القادر رزيق المخادمي،(2012)، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد الحميد زوزو، (2007)، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 – 1939 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك،(2000)، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- عزت حمد الشيشيني، (2010) ،مكافحة الهجرة غير شرعية، ط 1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض
- عمران أبو حجلة (1997)؛ حالات فوضى–الآثار الاجتماعية للعولمة– مراجعة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت.
- مجمد العربي وآخرون، (2014)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط1، دار الرافد ،بيروت
- محمد فتحي عيد،" (2010)، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- *Bureau International du Travail,(2004), Une Approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée. Conférence internationale du BIT 92em session . Rapport n° 6 . Genève .*
- *Sarah Collinson,(1996), The Politics of Migration in Euro Maghreb Relation, The Royal Institute of International Affairs, London.*
- *Vaïsse Maurice,(2000),, Dictionnaire des relations internationales au 20éme siècle ; édition Armand colin , Paris.*

المنارة للاستشارات
ww

الأطروحات:

- ربيع كمال كردي صالح،(2005)، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا : دراسة أنثروبولوجية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع . جامعة عين شمس . القاهرة، مصر.
- ساعد رشيد، (2012)، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، جامعة بسكرة، الجزائر.

المقالات:

- جمال بوشاقور،(2006)، مسار برشلونة أية حصيلة؟، مجلة الجيش، ع510 .
- رتيبة طيبي، (2012)، البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، العدد 08 .
- محمد غربي، (2009)، من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن:حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط."دفاتر السياسة و لقانون،العدد الأول.
- مصطفى عبد العزيز مرسي، (2010)،، متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم.، شؤون عربية، ع 141.
- Michelle Guillant ,(2005), La Mosaïque de Migrations Africaines , Revue Esprit N°160.

مواقع الانترنيت:

- داسي سفيان، الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة في إفريقيا ... دراسة في التعقيدات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا ، http://www.qiraatafrican.com/home/، تاريخ التصفح 2021/03/15.
- محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، https://eipss-eg.org/، تاريخ التصفح 2021/03/15
- هاشم نعمة، الماركسية والهجرة السكانية، https://www.iraqicp.com/، تاريخ التصفح (2021/03/15)،
- هاني سليمان ، نحو فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، *http://www.acrseg.org/40363* ، تاريخ التصفح 2021/03/15

المنارة للاستشارات

ww

- محمد يوسف، إنقاذ إفريقيا عبر طريق التكامل! ، https://www.shorouknews.com ، تاريخ التصفح 2021/03/15،
- محمد رمضان ، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. دراسة ميدانية ،https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/alhjrte-alsryte-fy-almjtm-aljzayry ، تاريخ التصفح 2021/03/15
- مهدي تاج، ورقات تحليلية، http://studies.aljazeera.net/ar/reports ، تاريخ التصفح 15 مارس, 2021.
- وثيقة الاسكندرية، http://www.bibalex.org/arf/ar/index.html تاريخ التصفح 15 مارس, 2021.

المنارة للاستشارات
ww